

المجتمع المدني أداة للوحدة والتكامل المغاربي في ظل تعثر المسار السياسي Civil Society A Tool For Maghreb Unity and Integration In Face of the Failure of the Political Track

عيشون أم الخير

جامعة الجزائر 03، aichoun.oumelkheir85@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/18 تاريخ القبول: 2023/06/09 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تسعى الدراسة إلى إبراز وتوضيح واقع المجتمع المدني في الدول المغاربية باعتباره حلقة وصل بين السلطة وأفراد المجتمع، لقد تم التركيز على التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في المنطقة المغاربية نظرا لانعدام الديمقراطية. وفي هذا الإطار تهدف الدراسة إلى الوقوف على دور المجتمع المدني كشريك هام وفعال إلى جانب الفواعل الرسمية وغير الرسمية الأخرى في تحريك ودعم مشروع التكامل المغاربي، الذي اقتصر شأنه على النخب الحاكمة التي أخفقت في إنجاحه، وهو ما أثبت فشل النموذج التكاملي الذي تبنته إلى يومنا هذا.
كلمات مفتاحية: المجتمع المدني؛ النخب الحاكمة؛ الدول المغاربية؛ الديمقراطية؛ مشروع التكامل المغاربي.

Abstract:

The study seeks to highlight and clarify the reality of civil society in the Maghreb countries as a link between authority and members of society. The focus has been placed on the challenges that civil society faces in the Maghreb region due to the lack of democracy. In this context, the study aims to examine the role of civil society as an important and effective partner, along with other official and unofficial actors, in moving and supporting the Maghreb integration project, which was limited to the ruling elites who failed to make it a success, which proved the failure of the integration model that it adopted to this day.

Keywords: Civil Society; Ruling Elites; Maghreb Countries; Democracy; Maghreb integration project.

مقدمة:

لقد أفرزت التحولات الجديدة التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة منظورات جديدة تقوم على أساس تجاوز الأطروحات التي تقول بأن الدول هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، ومنه الانتقال إلى الطرح المشاركون القائم على اعتماد متبادل بين الدولة والفاعلات الأخرى الجديدة من غير الدول، بالتالي تراجع مركزية دور ومكانة الدولة.

بناء على ذلك برزت فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة، وتسمى أيضا بفواعل تحت الدول، ويتعلق الأمر في هذه الدراسة بالمجتمع المدني، هذا المفهوم الذي تعود أصوله الأولى إلى الفكر السياسي الغربي القرن الثامن، وقد عرف توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة من حيث الاهتمامات والنشاطات والأدوار التي يقوم بها إلى جانب الدولة، نظرا لاحتكاكه المباشر بالقاعدة الشعبية وقدرته الفعالة على متابعة قضايا المواطنين وانشغالهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره الجسر الرابط بين المواطنين وسلطاتهم في الدولة عندما يتعلق الأمر بالمستوى المحلي. كما بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تلعب أدوارا مهمة على المستوى الإقليمي والعالمي وهذا ما نلمسه في الدول المتقدمة التي تتبنى الأنظمة الديمقراطية، مما يتيح لها مساحة كبيرة من الحرية لممارسة نشاطاتها، لكن الذي يهمنا في هذه الدراسة هو المجتمع المدني في الدول المغاربية ودوره في العملية التكاملية التي تعرضت لنكسات عديدة منذ الإعلان عن مشروع التكامل المغاربي.

تعد قضية توحيد المنطقة المغاربية قضية ملحة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة في عصر التكتلات الإقليمية والدولية، فقد لعبت الجمعيات المغاربية أدوار لا يستهان بها في الحقبة الاستعمارية مع ظهور الحركات التحررية في البلاد المغاربية، التي كانت تدعو إلى توحيد الصفوف من أجل تحقيق المصير المشترك ألا وهو الاستقلال. لقد شكل نشاط هذه الجمعيات البوادر الأولى للعمل الوحدوي المغاربي، غير أن الذي حدث بعد استقلال الدول المغاربية هو عكس ذلك، حيث تراجع دور هذه الجمعيات وأصبح العمل التكاملي حكرًا على حكومات الدول.

بناء على ذلك سيتم في هذا السياق الوقوف على دور منظمات المجتمع المدني المغاربي في تحريك ودعم العملية التكاملية، في ظل بيئة تواجه تحديات محلية وخارجية على مختلف الأصعدة. وعليه تتركز هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها: كيف يمكن لمنظمات المجتمع

المدني المساهمة في دعم وتفعيل مشروع التكامل المغاربي؟

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات مفادها:

- طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والأنظمة السياسية في الدول المغاربية هي علاقة تعاون وشراكة وتكامل.
- طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والأنظمة السياسية في الدول المغاربية هي علاقة صراع وصدام وانعدام الثقة.
- غياب الديمقراطية في الدول المغاربية أدى إلى انفراد النخب الحاكمة بالعملية التكاملية وإهمال الفواعل الرسمية وغير الرسمية الأخرى.
- كلما كانت الأنظمة السياسية المغاربية ديمقراطية كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني فعالة في دفع مسار التكامل المغاربي.

أهمية الدراسة: على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث التي تناولت المجتمع المدني بصفة عامة أو المجتمع المدني المغاربي بصفة خاصة، إلا أن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من خلال طبيعة الموضوع الذي تعالجه، باعتبار أن التكامل المغاربي أصبح ضرورة ملحة في الوقت الراهن نظرا لما تعانيه الدول المغاربية من تحديات مشتركة. كما أن المجتمع المدني يلقي اهتماما واسعا على المستوى العلمي، من حيث هو موضوع حيوي يجذب الباحثين باختلاف تخصصاتهم الاجتماعية والسياسية أو الممارساتي نظرا لارتباطه المباشر بحياة الإنسان، بالإضافة للأدوار الفعالة التي يقوم بها على مستوى جميع أصعدة الحياة، ومنه إمكانية اتخاذه كآلية لتفعيل مشروع التكامل المغاربي في ظل إخفاق الآليات الأخرى.

وتتمثل الأهداف من طرح هذا الموضوع في تبيان أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني المغاربي في القضايا التي تهم الشأن العام المغاربي وعلى رأسها العملية التكاملية وإرساء دعائم الديمقراطية. أيضا التأكيد على الدور الحيوي والفعال لمنظمات المجتمع المدني في مجتمعاتنا المغاربية من حيث الممارسة والنهوض بمؤسساته، حتى لا يبقى دوره مقتصرًا على النصوص القانونية.

منهج الدراسة: لا يمكن الاستغناء في أي دراسة عن المنهج الوصفي، وذلك لأنه يصف الظاهرة للوصول إلى الأسباب التي تقوم عليها، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج (مصباح، 2008، صفحة 86). لقد تم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال الوقوف على المفاهيم المختلفة للمجتمع المدني والعملية التكاملية، وتحليل العلاقة بين المجتمع المغاربي والسلطة

في الدول المغربية، وتقييم إسهامات منظمات المجتمع المدني في العملية التكاملية والتحديات التي حالت دون ذلك، واستخلاص الأدوار التي يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات من أجل دفع مسار التكامل ودعمه.

من أجل معالجة إشكالية الدراسة ووضعها في مستوى التحليل، قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة. المحور الأول يتناول الإطار المفاهيمي للدراسة وقد تم من خلاله طرح مفهومي المجتمع المدني والتكامل بمختلف مجالاته، أما المحور الثاني فيركز على واقع وتحديات المجتمع المدني المغربي، وجاء المحور الثالث لرصد الأدوار الذي من الممكن أن يضطلع بها المجتمع المدني المغربي والتي تسهم في عملية تفعيل مشروع التكامل المغربي.

المبحث الأول: تحديد وضبط مفاهيم الدراسة

من الضروري قبل الشروع في أي بحث علمي القيام بضبط المفاهيم الرئيسية التي تعالجها الدراسة، حيث تسمح هذه العملية للباحث من استيعاب المعنى الحقيقي لهذه المفاهيم، كما أن ضبط المصطلحات يحمي الباحث من الوقوع في العمومية، لذلك ارتأينا في البداية أنه لا بد من تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال الوقوف على مصطلح المجتمع المدني وأهم خصائصه، ومصطلح التكامل باختلاف مجالاته.

المطلب الأول: ماهية المجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل ومميز في الفكر السياسي والممارسة في الغرب... فعلى الرغم من أن المجتمع المدني يعد جزءا لا جدال فيه من التقاليد الغربية، فإن معناه ومضامينه تنوعت بصورة هائلة على مر السنين، في أطر تاريخية مختلفة، ومن بلد إلى بلد (ياردا، 2007، صفحة 13).

وفي هذا الشأن يقول عبد القادر الزغل المجتمع المدني هو "مطلب البرجوازية في مرحلة التحول الكبير لأوروبا الذي كانت تدعمه الأيديولوجية الليبرالية، فهو مفهوم وقع في القرن الثامن عشر لمجابهة التراث الاستبدادي للدولة الأوروبية" (الصواني، 2010، صفحة 24).

وفي نفس السياق يوضح وايت: "إذا شئنا تعريف المجتمع المدني بوصفه متميزا لكنه واسع النطاق، وأنه حيز من الاتحادات الاجتماعية الوسيطة، يجب علينا... توضيح علاقته بالدولة من ناحية، وبالمجتمع من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن الثنائية المعهودة بين الدولة والمجتمع -

بوصفه كيانا مستقلا عن الدولة يعكس الرابط التطوعي للفاعلين الاجتماعيين خارج نطاق الدولة- إلا أن هذا يعد تبسيطا شديدا للعلاقة". يبقى المجتمع المدني مفهوما مثاليا، ففي الواقع تكون الحدود بين الدولة والمجتمع المدني غير واضحة في أغلب الأحيان: وربما تلعب الدول دورا مهما في تشكيل المجتمع المدني والعكس صحيح، وقد يتداخل المجالان التنظيميان بدرجات مختلفة" (فيشر، 2006، صفحة 26).

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالمجتمع المدني، حيث يقول عزمي بشارة: "المجتمع المدني هو نتاج الديمقراطية وليس قاعدتها"، ويقول أيضا: "لا شك أن اللامساواة الحادة اجتماعيا لا تسمح بمشاركة سياسية أو اجتماعية جاعلة عوضا عن ذلك مجتمعا مدنيا نجحوا أي مناقضا لذاته لأن مدنيته لا تقوم على المواطنة، وإنما على الموقع الطبقي ولذلك فإن مرحلة تشييد المجتمع المدني في عالمنا المعاصر اليوم، تعني تحقيق الديمقراطية، إذ لا يجوز أن تفترق عن المراحل الضرورية مثل تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من أجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني"، ويقول محمد عابد الجابري "أن المجتمع المدني هو المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء" (الصواني، 2010، صفحة 24).

وفي تعريف آخر لمركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992، المجتمع المدني هو: "مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها، أغراض سياسية للمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة" (مجدوب وهماش، 2016، صفحة 119). هذا التعريف يعتبر أن المجتمع المدني هو عبارة عن تنظيمات يستطيع من خلالها المواطنين القيام بأنشطة عديدة تختص بالمجال السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بكل طوعية.

يعرف المجتمع المدني أيضا على أنه: "النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تأسسه مراقبة المشاركة السياسية" (العكش، 2012، صفحة 30) نلاحظ من خلال هذا التعريف ربط مؤسسات المجتمع المدني بالنشاط السياسي من خلال فرض الرقابة على نشاط المسؤولين في السلطة.

وتكمن أهمية المجتمع المدني باعتباره حلقة مهمة في تقدم وتطور المجتمعات في مختلف المجالات من خلال الأدوار التي يقوم بها، والتي تتمثل أساسا في المشاركة في إحداث التغيرات وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى فرض الرقابة إذا أتيحت الفرصة لذلك.

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يخص تحديد مفهوم المجتمع المدني ندرك أن هناك تباينا واختلافا يرجع بالأساس إلى اختلاف وجهة نظر كل باحث في تحديده للمفهوم، حيث نجد أن هناك من ركز من خلال تحديده لمفهوم المجتمع المدني على علاقته مع الدولة ومدى استقلالية مؤسساته عنها. وهناك من ركز على مجال عمل أو نشاط هذه الجمعيات أو المنظمات، وهناك من ركز على الظروف الواجب توفرها لمزاولة نشاطه. فهو عبارة عن ذلك التنظيم الطوعي الذي يوجد داخل الدول لكنه يقع خارج مؤسساتها الرسمية، ويشمل مختلف النشاطات التي تمثل حلقة وصل بين المواطنين وسلطاتهم داخل الدولة.

خصائص المجتمع المدني: فيما يتعلق بخصائص المجتمع المدني هناك اتفاق بين معظم الدراسات على المؤشرات الموضوعية التي قدمها العالم السياسي "صامويل هنتغتون"، ويمكن من خلالها تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني والحكم على مدى التطور الذي وصلت إليه، وهي (لدرم، منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، الصفحات 6-7):

أ- القدرة على التكيف: يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تساؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاث مستويات هي:

- التكيف الوظيفي وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على أنشطتها ووظائفها.

- التكيف الزمني أي استمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.

- التكيف الجيلي فالاستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.

ب- الاستقلالية وهو ألا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الاستقلال المالي ضرورة لا بد منها لاستقلال القرارات والأهداف.

ج- التعقيد بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

د- التجانس: ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه، فكلما كان سبب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات راجع إلى أسباب فكرية وكان الحل سلمياً بعد الحوار والنقاش، كان ذلك دليلاً على تطور التنظيم والعكس صحيح، أي كلما كانت الانقسامات لأسباب شخصية وكان الحل عنيفاً فذلك دليل على تخلف المؤسسة أو التنظيم.

ويتميز المجتمع المدني بالطابع الطوعي من أجل توفير الخدمات للأفراد في مختلف المجالات التي تنشط فيها مؤسساته، ومن أمثلة ذلك جمعيات تتعلق بشؤون المرأة وأخرى تعنى بالطفولة، وهناك جمعيات تدافع عن حقوق الإنسان بصفة عامة، بالإضافة إلى النقابات العمالية...

المطلب الثاني: التكامل الدولي مقارنة مفاهيمية

عرفه "المعجم الفلسفي لالاند" بأنه "قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع" فالتكامل إذن عملية توحد المجتمع وتميل إلى جعله "مدينة" منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع أنه نظام حقاً (دوفرجيه، صفحة 221).

وإذا عدنا إلى موسوعة السياسة فالتكامل حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاماً بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها. وتشير كلمة تكامل أو اندماج أحياناً إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية (الكياي، صفحة 780). ما يمكن ملاحظته من خلال تعريف التكامل الذي جاءت به موسوعة السياسة أنها أدرجت التكامل بمفهوم الاندماج، كما اعتبرت التكامل حالة وعملية في الوقت نفسه.

حسب "ديفيد ميتزاني" التكامل هو انتهاج خطوات علمية تدريجية تبدأ من مستوى القاعدة وتنتهي عند القمة، بحيث أن التركيز على التعاون في قطاع واحد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية كخطوة أولى، سيؤدي بدوره إلى تعميم التعاون في بقية القطاعات الأخرى، إذ أن التعاون في ذلك القطاع جاء كنتيجة للشعور بالحاجة لهذا التعاون الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى بروز حاجات جديدة، ومن ثم تشجيع المسؤولين والدفع بهم نحو التعاون في قطاعات أخرى بحكم تشابك وتداخل القطاعات المختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (طويل، 2018، الصفحات 96-97). ركز "ديفيد ميتزاني" من خلال تعريفه للتكامل على المجالات التقنية والاقتصادية في بداية العملية التكاملية التي يقوم بها الفنيون والتقنيون، من ثم تتوسع بالتدريج لتشمل المجالات الأخرى وهو ما عبر عنه بمبدأ التشعب والتعميم Ramification.

وفي تعريف ل "إرنست هاس" يريد أن يوضح لنا أن التكامل بالنسبة له هو تلك الاستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تلخص في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه، وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الدولية والإقليمية (جندلي، 2007، صفحة 248). لقد ركز "هاس" على التكامل في مستواه الإقليمي كما طرح فكرة الانتشار spill-over أي أن النجاح في قطاع معين سيؤدي بدوره إلى انتشار عملية التكامل إلى القطاعات الأخرى. وعلى عكس ميتزاني الذي نادى بفصل القضايا السياسية عن القضايا الاقتصادية فإن "إرنست هاس" أكد على صعوبة ذلك كما اعتبر التكامل السياسي كآخر مراحل العملية التكاملية.

إذن، مصطلح التكامل الدولي في السياق العام هو تجميع مجموعة من الوحدات أو الدول في كيان واحد جديد، وإزالة الحواجز بينها بحيث تصبح كلا واحداً متكاملًا قصد تعظيم المصالح وتحقيق أهداف مشتركة.

ومن مجالات التكامل نجد التكامل الاقتصادي الذي يشير إلى العملية التي يتم بموجبها اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير بين دولتين أو أكثر من أجل تخفيف أو إزالة القيود والحواجز المفروضة على حرية انتقال بعض أو كل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها، وربما يصل الأمر أيضا إلى التنسيق بين سياساتها الاقتصادية المختلفة (محمود، علي، ونجا، صفحة 199). فالتكامل الاقتصادي عامة يكون بين اقتصاديات مجموعة من الدول تجمعها خصوصيات مشتركة

من أجل تحقيق الأهداف المتفق حولها، قصد إضافة خصائص جديدة لاقتصاداتها والاستفادة من ميزات بعضها البعض وتحقيق مكاسب إضافية مقابل التنازل عن بعض الصلاحيات للكيان الفوقي الذي يجمعهم. تزداد درجة التكامل الاقتصادي كلما زاد نشاط التنسيق والتعاون إلى أن تصل إلى مرحلة الاندماج التام وتتم هذه العملية بمراحل تتجسد في البداية في منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، السوق الموحد (سياسة اقتصادية موحدة+عملة موحدة) الذي يمثل أسمى مراحل أو درجات التكامل.

وهناك التكامل السياسي الذي يعرفه "كارل دويتش" بأنه تكامل الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد أو الجماعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي (دويتش، 1983، صفحة 217). يعتبر التكامل السياسي من أصعب أشكال التكامل وذلك راجع لتعقيد المسائل السياسية التي تخص الوحدة القومية، لذا يستوجب وجود إرادة سياسية قوية للدخول في عملية التكامل السياسي، والهدف منه خلق كيان أو هوية مشتركة تعلق الكيانات القومية يتم من خلالها صنع القرارات المتعلقة بهذه الدول بموجب اتفاقيات قانونية، خاصة ما يتعلق منها بالشأن الخارجي -السياسة الخارجية لهذه الدول- دون إلغاء الحكومات الوطنية. ويُعتبر الاندماج السياسي أسمى مظاهر التكامل السياسي الذي يقوم على وحدة الدستور المشترك.

ومن مجالات التكامل نجد التكامل الأمني الذي هو عبارة عن اتفاق الدول الأطراف في الترتيبات الأمنية الجماعية- بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة- على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة (العقاي، 2010، صفحة 244) ويحدث التكامل الأمني نتيجة وجود خطر أو تهديد مشترك بين مجموعة من الدول تقوم بموجبه بتشكيل تحالف عسكري أو ائتلاف تشارك جميع الأعضاء في تسييره حفاظاً على أمنها المشترك. كما يعد التكامل الأمني مرحلة متقدمة من التكامل، فنجاح العملية التكاملية في المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأصل ذات أبعاد أمنية، سيؤدي إلى التكامل في المجال السياسي والأمني نظرًا للتربط والتداخل بين هذه المجالات وحاجة الدول إليه على المدى البعيد، ويعتبر الاستقرار الأمني من بين الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها. وهناك مجالات أخرى للتكامل كالتكامل الاجتماعي والثقافي...

وفي إطار الحديث عن العلاقة بين المجتمع المدني والتكامل يمكن القول إن المجتمع المدني هو الذي يعمل كواسطة لأجل تعميق مسألة التكامل وتعزيزها على المستوى الجماهيري، وبالتالي يحدث حسب "ايتزيوبي" مسألة الإسراع في تحقيق هدف التكامل وهذا ما نجده متجسدا في تجارب الدول المتقدمة، فدور هذه المؤسسات هو تعميق الثقة بين الحاكم والمحكوم، هذا الحاكم الذي يمثل إرادة الجماهير على مستوى عملية التكامل (بلقاسمي، 2019، صفحة 144) وهنا يبقى التساؤل مطروح عن موقع المجتمع المدني في الدول المغربية من مسألة التكامل؟

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في الدول المغربية

تختلف الأنظمة السياسية في الدول المغربية من حيث طبيعة الحكم ومن حيث ترتيب أولوياتها، فكل دولة تتمسك بسيادتها وبمصالحها القطرية، إلا أن السمة المشتركة بين هذه الأنظمة هي تفرد النخب الحاكمة بصناعة القرارات دونما السماح بمشاركة الفواعل الأخرى، فهي أنظمة استبدادية منغلقة على نفسها لا مجال للممارسات الديمقراطية فيها.

فالدول المغربية مثلها مثل بقية دول العالم العربي لا تمتلك تقاليدا ديمقراطية أو تاريخا مميزا من الممارسة السياسية السليمة، ولم تتأثر المنطقة بشكل محسوس بجملة التغيرات العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وأكثر ما شهدته دول المغرب العربي لم يتعد في أحسن الأحوال ديمقراطيات شكلية (دندن، 2014، صفحة 65). إن ضعف الأداء الديمقراطي في الدول المغربية راجع لضعف التعددية والشفافية وتراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق والقانون، ما عجل من بروز وجدية التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي ذلك أن مسألة الشرعية التي تعاني منها الدول المغربية وغياب المشاركة السياسية أدت إلى سقوط الشرعية- التي تشكل درع الأنظمة السياسية - وبرزت تهديدات حادة ومستعصية للحلول خاصة بعد تبني السلطة لسياسات العنف والقمع وشل حركة مؤسسات المجتمع المدني (صاغور، 2018، صفحة 211). والسبب وراء ذلك راجع للتخوف من فتح المجال أمام المشاركة الشعبية خشية فقدان المناصب والتخوف من التعدي على السيادة القطرية، وبالتالي تغييب وإقصاء الفواعل الأخرى سواء تعلق الأمر بصناعة القرارات على المستوى المحلي أو الإقليمي، ويتعلق الأمر هنا بمسألة التكامل المغربي التي هي موضوع الدراسة منذ تأسيس المشروع المغربي إلى يومنا هذا، وهو ما يثبت أن هذا المشروع هو مشروع الحكام والرؤساء وليس مشروع الشعوب المغربية.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أنه تم في إطار المغرب العربي، تأسيس ما يزيد عن 45 اتحادا مغاريا تغطي أغلب المهن وتتنوع مقارها على مختلف أقطار المغرب العربي، وما يزيد عن 26 جمعية مغربية وحوالي 12 رابطة وهيئة مغربية. لكن الأسباب كثيرة ومركبة، ظلت هذه المنظمات التي تعد جزءا من المجتمع المدني المحلي، المهتمة بالشأن المغاربي في حالة جمود وغير ذي فاعلية لحد الآن نتيجة هيمنة بيروقراطية الدولة على الشأن العام. والأكيد هو أن هذه الفعالية لا يمكن أن تتوفر في غياب حرية النشاط وتقديم البدائل والمقترحات وأخذها بعين الاعتبار لهذا النوع من الشركاء (غازي، 2020، صفحة 11) من جهة أخرى وعلى الرغم من وجود منظمات المجتمع المدني التي تنشط على المستوى المغاربي باختلاف نشاطاتها واهتماماتها، إلا أن الواقع المغاربي اليوم أثبت عجزها عن القيام بعمليات إصلاحية، والسبب وراء ذلك يعود إلى انشغال بعضها بخدمة المصالح الذاتية وانحرافها عن البرامج التي سطرته، ضف إلى ذلك الصراعات البينية وانعدام الثقة فيما بينها، بالإضافة إلى كونها لا تتمتع بجانب واسع من الحرية للتحرك بأريحية أكثر وهذا مرده غياب الاستقلالية. ومنه فإن العبرة لا تكمن في عدد الجمعيات إنما تكمن في درجة فاعلية أدوارها على المستوى المحلي والإقليمي.

لا يمكن لأفراد التنظيمات والجمعيات ممارسة نشاطاتهم بحرية. وبالرغم من الزخم القانوني الذي تعرفه منظمات المجتمع المدني المغاربي، إلا أن الواقع يثبت أن هناك تراجعا للتصرفات والقيم الديمقراطية، وهذا السبب يفرض السلطات لزعماء يتبنون اتجاهات السلطة ولا يمكنهم المعارضة (ريملوي، 2019، صفحة 200) حيث تم إخضاع هذه الفواعل للأيديولوجية الوطنية في إطار المبادئ التوجيهية التي تضعها الدولة. إن هذا الاستيلاء الذي يختلف في مظاهره وحدته من دولة إلى أخرى، يحبط أية محاولة للاتصال بين الجماعات الاجتماعية للدول المغاربية، التي يجب أن تنضوي تحت عنوان المصلحة الوطنية والدفاع عنها (زياني و بن سعيد، 2014، صفحة 10).

وبخلاف ما يبيده الإطار القانوني الذي يحكم إنشاء الجمعيات وتسيير أنشطتها من انفتاح ومرونة، فإنه لا يسمح بما يكفي بتنمية مجتمع مدني متنوع وفعال ومستقل من شأنه أن يتمتع بثقل يوازي ثقل الحكومة وأن يكون مصدرا للأفكار والمبادرات الهادفة لإحداث تغيير بناء (حواس، 2015، صفحة 48). ويرجع ذلك بالأساس إلى الاعتماد الواسع لهذه الجمعيات على الدولة فيما يتعلق بالتمويل، ففي الدول المغاربية غالبًا ما تعتمد مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني على النظام

السياسي فيما يتعلق بالجانب المالي، فهي بذلك تابعة لأشخاص ومؤسسات الدولة وغير مستقلة عنها وخاضعة لسيطرة أنظمتها الحاكمة، كما نجدها تعمل على تجسيد أهداف وطموحات هذه الفئة، بالإضافة إلى احتكار هذه الجمعيات من طرف الأشخاص والاستحواذ على المراكز القيادية لفترات طويلة بما يخدم المصالح الشخصية لبعض القياديين، وإهمالهم للأهداف ذات البعد الوطني والإقليمي، وتهييش دورها فيما يتعلق بالعديد من القضايا عكس ما يتم الإعلان عنه في الخطابات. في حين بإمكانها لعب دور جد هام في نشر ثقافة الوحدة المغربية لدى الشعوب، والضغط على مؤسسات صناعة القرار باتجاه العمل التكاملي المغربي وإيصال صوت الشعوب المغربية.

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المنطقة المغربية، يمكن وصفها على أنها علاقة سيطرة من طرف الدولة على تنظيمات المجتمع المدني. فالأنظمة المغربية الحاكمة عملت على تدويب منظمات المجتمع المدني بأجهزة الدولة، بحيث أصبحت تابعة لها وتبني أيديولوجية السلطة الحاكمة.

واقع مغربي بهذا الشكل يثبت إهمال دور الشعوب والنخب غير الرسمية في عملية التكامل، فكل قرارات التكامل المغربي كانت حكرا على النخب الحاكمة، دون فتح المجال أمام النخب غير الرسمية من مؤسسات المجتمع المدني. الذي يتطلب قدرا من الحرية والاستقلالية، نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام، وهو ما أدى إلى تهميشها دون السماح لها بلعب دور هام وفعال في لم الشمل المغربي.

وعليه نخلص إلى أن مؤسسات المجتمع المدني عجزت عن أداء دورها الفعال في دعم العملية التكاملية نظرا لطبيعة العلاقة مع النظام السياسي القائم، والذي يغلب عليه التسلط والانغلاق في ظل غياب الديمقراطية الحقيقية. ويظهر ذلك جليا من خلال إقصاء مختلف الفواعل من المشاركة في صناعة القرارات التي تبقى حكرا على النخب الحاكمة، عكس ما يحدث في الدول المتقدمة التي تتمتع بدرجة عالية من الحرية السياسية، في ظل نظام ديمقراطي متفتح على المشاركة السياسية واحترام الرأي الآخر، الذي يسمح بتطور نشاط منظمات مجتمع مدني قوي وقادر على التأثير في صنع القرارات وتوجيهها.

المبحث الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في تحريك سبل الوحدة والتكامل المغاربي

تمثل تجربة التكامل المغاربي الإطار الحدودي الذي جمع دول المنطقة المغاربية الخمسة الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، المعلن عنه من خلال اتفاقية مراكش 1989. غير أنه واجهته العديد من العراقيل والتحديات في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والتنظيمية والأمنية... حالت دون تحقيق أهداف وتطلعات شعوب المنطقة.

ويمكن إرجاع الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل التجربة التكاملية المغاربية إلى الأسباب السياسية بالدرجة الأولى، متمثلة في انعدام الإرادة الحقيقية للنخب الحاكمة في الدول المغاربية بضرورة التكامل، وغياب الإدراك الحقيقي بمزايا ومنافع التكامل لدى حكوماتها التي تلعب دورا مركزيا في العملية التكاملية وإقصاء الفاعلين الآخرين من المشاركة في ظل انعدام الديمقراطية.

إن المتأمل في الواقع الدولي اليوم الذي يشهد العديد من التجارب التكاملية الناجحة وعلى رأسها تجربة الاتحاد الأوروبي، يدرك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال العملية التكاملية في إرادة شخص أو مجموعة من الأشخاص، فهي عملية تدريجية تمر بعدة مراحل في بيئة ديمقراطية تضمن استمراريتها وديمومتها. غير أن ما نلمسه في التجربة المغاربية أنها لا تعبر عن رأي الجماهير المغاربية بل هي نتيجة صناعة قرارات سياسية فوقه تتفرد بها النخب الحاكمة في هذه الدول. في حين أن عملية تفعيل مشروع التكامل المغاربي تكون بفتح المجال للنخبة لخلق آليات تعاونية إقليمية تقوي المصالح المشتركة وتسمح بإنجاح العملية التكاملية. ويتحقق ذلك من خلال:

1. تبني نظام ديمقراطي يفسح المجال للمشاركة السياسية: يعني أيضًا السماح بإشراك مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل حلقة وصل بين الجماهير والسلطة الحاكمة، حيث يؤدي فتح المجال أمام هذه المؤسسات والجمعيات على المستوى المغاربي للمشاركة في عملية التكامل والتوحيد المغاربي بطريقة فعالة، كما حدث في الفترة الاستعمارية التي خضعت لها الدول المغاربية، وعملت الجمعيات المغاربية على تنمية الوعي لدى الشعوب المغاربية بضرورة توحيد المنطقة المغاربية من أجل تقرير المصير المشترك، وتنمية روح التواصل والانتماء لنفس المنطقة، فالفضاء المغاربي لا يفتقر لمثل هذه الجمعيات التي تنشط على المستوى المغاربي كما أشرنا سابقا.

إن السماح بمشاركة منظمات المجتمع المدني للحكومات في الدول المغاربية في السياسات والبرامج التنموية بما يسمح به القانون يعمل على تعزيز شرعية هذه الأنظمة الحاكمة، وكسب

الثقة بين الطرفين، ومن جهة أخرى ستعمل على تنمية قدرات هذه المنظمات وتقويتها وتطوير مهاراتها. مما يؤدي إلى بلورة مواقف جماعية بخصوص مسألة التكامل والتحديات التي تواجه المنطقة، وتمكن من التحرك جماعيا لحل مشاكل المنطقة وضمان مصالحها في ظل ديمقراطية تشاركية.

يعتبر إشراك المجتمع المدني، وإدماجه ضمن ديناميات العمل الإقليمي، من العناصر اللازمة في الرؤية المطلوبة لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي... فقد أظهرت التجارب المقارنة في مجال الاتحادات الإقليمية أهمية تشابك مصالح المجتمعات مع مؤسسات وهيكل العمل المشترك، وقيمة تمسك الأفراد والجماعات بهذه الإطارات، والنضال من أجل استمرارها، وتعظيم إنجازاتها ومكاسبها الجماعية، بل إن دور المجتمعات كان حاسماً في بعض القضايا المفصلية في حياة التجمعات الإقليمية، كما حصل للاتحاد الأوروبي في الاستفتاءات الخاصة بالعملية الموحدة، والدستور الموحد على سبيل المثال. إن من شأن هذه المقومات وغيرها، وهي كثيرة، أن تساهم في إعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي، ودون ذلك سنستمر في الدوران في الخواء وإهدار الإمكانيات دون مردودية ولا نتائج من شأنها توطين قيمة تكوين الوحدات الكبرى في الوعي الجمعي للمجتمعات المغربية (مالكي، 2013، صفحة 7).

وعليه أصبح من الضروري أن تدرك الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول المغربية وتعي أهمية إشراك التيارات الأخرى في صناعة القرار في بيئة ديمقراطية، وفتح باب الحوار والعمل المشترك والتنسيق في بيئة تتداخل فيها المصالح، للخوض في المهمة التكاملية طالما تعكس الإرادة الحقيقية للشعوب المغربية وإحياء مشروعها التكاملي.

2. إعادة النظر في علاقة المجتمع المدني بالدولة في المغرب العربي: يتوجب إعادة النظر

في هذه العلاقة، وإخراجها من دائرة الصراع والنزاع إلى مجال التعاون في حل المشكلات التي تعترض الدول المغربية، بمعنى آخر أن منظمات المجتمع المدني نفسها، لن تنمو أو تزدهر إلا إذا رفعت الدولة يدها وقبضتها عنها (سالمي، 2010، صفحة 92) وفتحت المجال أمامها من أجل ممارسة نشاطاتها بأريحية والانتقال إلى التنسيق والتعاون المشترك على المستوى الإقليمي، مادامت تسعى لخدمة الصالح العام وحل القضايا المشتركة وتجاوز المسائل المحلية والفردية.

أصبح من الضروري تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي -بصفة عامة والمجتمع المدني المغربي بصفة خاصة- سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني، ومحاولة احتوائها لمجالة. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون ويضمن السير الحسن للنظام العام (سامي، 2010، صفحة 90).

ومن جهة أخرى فإن منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تقدم خدمات ترتقي إلى مستوى نشر ثقافة الديمقراطية، أو تعمل على دعم عوامل التكامل بين الدول المغربية، هي تلك التي لا ترتبط عضويا بالخارج. ومع أن الخارج في الغالب موجود في الغرب، فإن الخارج المعني هنا هو غير المحلي. فهي جمعيات تعتمد على النفس، متحررة من التبعية التي يمكن أن تجعل منها جسرا تعبر منه الأيديولوجيات والأفكار والسياسات التي تتبناها الجهات الممولة (التير، 2013، صفحة 107).

3. الإيمان بالحوار وتقبل الرأي الآخر: فالحوار هو الغائب الأكبر على الساحة المغربية، وغيابه سبب مهم من الأسباب التي جعلت المشروع يتخبط في مشاكل، فلا بد من تفعيل التواصل والحوار بين مختلف الفعاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فتواصل وتفاعل الفاعلين الثقافيين والاجتماعيين والاقتصاديين يتم عن طريق التنسيق والتعاون حول قضايا ومهام وأهداف بناء الوحدة المغربية وتحقيق تنمية مغربية... إن فاعلية المجتمع المدني تكمن من خلال تدعيم المؤسسات والقوى الاجتماعية المغربية، بالتالي تصبح قادرة على تبوء المكان المناسب والتأثير على قرارات القادة الموجهة خصيصا لبناء الوحدة المغربية، وذلك من خلال تنشيط العمل الجماعي، وهذا لن يكون إلا بإزالة العوائق الإدارية والقانونية والمالية التي تعترض عمل هذه المؤسسات (زياني و بن سعيد، 2014، صفحة 13) التي تمثل عناصر داعمة للجهود السياسية الرامية لتحقيق الوحدة المغربية، قادرة على مواجهة مختلف التحديات وتذليل الصعاب التي تواجه مطلب الاندماج المغربي، وتدفع باتجاه تحفيز السلطات السياسية بالمنطقة لاتخاذ قرارات جريئة في هذا الاتجاه،

علاوة على تقوية مقترحاتها وأفكارها، لإخراجها من طابعه الفوقي وركوده وتحويله لواقع ملموس وتجربة تعاش (طرشون، 2018، صفحة 268).

تكمن مساهمة المجتمع المدني أيضا في بناء شبكات مدنية عابرة للحدود وأيضا بتمتين العلاقات الاجتماعية بين المواطنين المغاربة كنوع من الدبلوماسية الشعبية، باعتبارها بديلا عن الدبلوماسية الكلاسيكية التي تعتمد على العلاقات المؤسسية بين الدول (مصباح و أزوار ، 2020، صفحة 9) ويكون ذلك من خلال اعتماد وسائل متطورة والاستفادة من وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية للتأثير في الرأي العام وتوعيتهم بضرورة الوحدة، فضلا عن الاتصال المباشر بالدوائر الحكومية والمشاركة في الأنشطة الرسمية التي تهتم بالشأن المغاربي، والدفاع عن وجهة نظره فيما يخص قضية التكامل.

أصبح من الواضح اليوم أن منظمات المجتمع المدني هي الأقدر على تحريك المياه الراكدة للمشروع المغاربي، ذلك أن هذه المنظمات بمقدورها ربط الصلة فيما بينها والالتفاف حول الضغوطات الرسمية وتجاوز العراقيل بما يعرف بالسياسة العليا. يعتبر المجتمع المدني في واقع الأمر محركا وبوصلة في الوقت ذاته، إذ أنه يعدّ القوة الحقيقية التي إذا تمكنت من إدراك المزايا الحقيقية للتكامل والعمل الوجدوي المغاربي، فهي ستتحول إلى قوة دافعة له ومحفزة على المضي في مساره، وضاغطة على الأنظمة السياسية لإيجاد مخرج سريع من الهوة التي وقع فيها العمل الرسمي المغاربي (غازي، 2020، صفحة 10) ومن أجل تحقيق الاستمرارية في العمل التكاملي المغاربي، أصبح من الضرورة أن تأخذ النخب غير الرسمية وعلى رأسها الفكرية مكائنها ودورها بفاعلية باعتبارها الواجهة التي تعبر عن الرأي العام المغاربي وتخدم أهدافه.

خاتمة:

من خلال ما سبق نخلص، أنه نتيجة التطور الحاصل كان بإمكان المجتمع المدني في المنطقة المغاربية أن يلعب أدوارا لا يستهان بها على المستوى المحلي والإقليمي على جميع الأصعدة، غير أنه لم يرق إلى ذلك خاصة على المستوى الإقليمي الذي هو موضوع هذه الدراسة، وعلى وجه التحديد دوره في تحريك مسار الوحدة والتكامل المغاربي نظرا لعدة اعتبارات وعلى رأسها غياب بيئة ديمقراطية تمكنه من لعب أدواره. وعليه أثبت التجربة المغاربية فشل النموذج التكاملي الذي تبنته الدول المغاربية لتحقيق وحدتها الإقليمية، وأصبحت مجرد شعارات تتغنى بها النخب الحاكمة

في المحافل الدولية. وللخروج من هذا الوضع المتأزم ينبغي تبني آليات تقوم على مبدأ المشاركة بين جميع الفاعلين على المستوى الرسمي وغير الرسمي من أجل تفعيل مشروعاتها المغاربي، حيث بإمكان المجتمع المدني المغاربي لعب دور هام وفعال في عملية البناء والتغيير، في الوقت الذي أصبحت الدولة فيه غير قادرة على تحريكه بمفردها، ويكون ذلك من خلال توعية وتعبئة الجماهير المغاربية بمزايا التكامل وضرورة العمل لتحقيقه وأن حل مشاكل المنطقة يكمن في وحدتها وتكتلها، ويمكن تجسيد ذلك في بيئة ديمقراطية تضمن عملية استمرار ونجاح العملية التكاملية.

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يمثل المجتمع المدني حلقة وصل التي يعبر عن طريقها الجماهير عن رغباتهم ومطالبهم لدى حكوماتهم.
- يواجه المجتمع المدني المغاربي تحديات تتعلق بالمستوى التنظيمي، التمويل، الارتباط بالخارج، التبعية للدولة، انعدام الثقة بينها وبين الأنظمة الحاكمة، غياب بيئة ديمقراطية ينشط من خلالها.
- تعد مساهمة منظمات المجتمع المدني في تفعيل العملية التكاملية المغاربية جد محدودة، كما أن تفعيل دور المجتمع المدني يتطلب المزيد من الاستقلالية عن الدولة، وتعزيز روح المبادرة في تقديم برامج توعوية وتحسيسية بضرورة التكامل على المستوى المغاربي.
- تعثر مشروع التكامل المغاربي يمكن إرجاعه إلى غياب الوعي والإدراك المغارب بأهمية التكامل لدى تنظيمات المجتمع المدني وحكوماتهم لأنه لا يمثل أولوية من أولياتهم، وعلى العكس من ذلك إذا أدركت النخب الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني المزايا الحقيقية للتكامل فذلك سيدفع إلى السعي لخلق آليات تشاركية من أجل تفعيل مشروع التكامل المغاربي.
- تفعيل العملية التكاملية المغاربية يبقى متوقفا على تحقيق مطلب الديمقراطية وعلى إشراك جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية على غرار منظمات المجتمع المدني، للحد من المشاكل والتحديات على المستوى المحلي والإقليمي التي كانت سببا في عرقلة مسار العمل التكاملي.

- على ضوء ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل مشروع البناء والوحدة والتكامل المغاربي على النحو التالي:
- تفعيل مشروع التكامل المغاربي بتظافر كل الجهود وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، التي بإمكانها أن تؤدي دورا إيجابيا وفعالا، في الوقت الذي فشلت فيه النخب الحاكمة نتيجة احتكارها القرارات المصيرية المتعلقة بهذا المشروع.
 - العمل في إطار علاقة تكاملية مع الدولة لخدمة الشأن المغاربي المشترك والبعد عن المصالح الذاتية، من أجل ضمان استمرارية نشاطاتها وتحقيق أهدافها.
 - التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني على المستوى المغاربي، والتركيز على المسائل المشتركة التي تعزز وتوثق العلاقة فيما بينها.
 - إصلاح المجتمع المدني المغاربي من خلال التدريب المستمر لتطوير كفاءته، وتطوير نظم الاتصال والتواصل مع الجماهير، والمنظمات المشابهة وذات التوجه الواحد على المستوى المغاربي.
 - تنمية العلاقة بين المجتمع المدني والجماهير المغاربية من خلال تبني خطاب مفهوم، واستخدام أدوات وأساليب متطورة من أجل التعبئة الصحيحة.
 - التأكيد على ضرورة التوعية والتعبئة الجماهيرية بضرورة الالتفاف حول مشروع التكامل المغاربي، الذي يمثل الحل الأمثل للمشاكل والتحديات التي تواجه المنطقة المغاربية.
 - تفعيل مشروع التكامل المغاربي يتطلب تبني رؤية استراتيجية موحدة من طرف مختلف الفواعل في الدول المغاربية، والعمل على تجسيدها على أرض الواقع.

قائمة المراجع:

أ- الكتب

- التير، مصطفى عمر، (2013). رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، المغرب العربي ثقل الموازين ونداء المستقبل (ط. 1) لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جندلي، عبد الناصر، (2007)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (ط. 1)، الجزائر، دار الخلدونية.
- دوفرجيه، مورييس، (د. س)، مدخل إلى علم السياسة، تر: الأتاسي، جمال، الدروبي، سامي، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

- دويتش، كارل، (1983)، تحليل العلاقات الدولية، تر: شعبان، محمد محمود شعبان، (د. ط)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الصواني، غازي، (2010)، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي (ط. 3)، دمشق، مركز دراسات الغد العربي.
- العقابي، علي عودة، (2010)، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (د. ط)، بغداد.
- العكش، محمد نايف، (2012)، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجاً 1999-2005، الأردن، (د. ط) دار حامد للنشر والتوزيع.
- فيشر، ماريتا، (2006)، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات (ط، 1). تر، يوسف حجازي، ألمانيا، مركز برغوف للإدارة البناء للنزاعات.
- مصباح، عامر، (2008)، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام (د. ط)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- هوارد ج، ياردا، (2007)، المجتمع المدني، النموذج الأمريكي في العالم الثالث (ط. 1). تر: زيدان، ليلي، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- يونس، محمود. عبد الوهاب، علي. نجا، أحمد الفيل، (د. س)، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، (د. ط)، مصر، دار التعليم الجامعي.

ب- المقالات

- دندن، عبد القادر، (2014)، الحراك السياسي ومسار التكامل المغاربي: عامل دفع أم كبح؟، مجلة دفا تر المتوسط، 1، 2، 61-78.
- ريعلاوي، سفيان، (2019)، دور المجتمع المدني في تفعيل التكامل المغاربي.. الواقع والأدوار المحتملة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10، 3، 190-205.
- زياتي، صالح. بن سعيد، مراد (2014)، دور شبكات المجتمع المدني في الاندماج المغاربي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 4، 1، 07-24.
- طرشون، هناء، (2018)، الاتحاد المغاربي: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة الاقتصاد والقانون، 3، 261-271.
- طويل، نسيم، (2018)، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2، 2، 93-118.
- مجدوب، عبد المؤمن. هماش، لمين، (2016)، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 5، 1، 117-140.

ج- المداخلات:

- غازلي، عبد الحليم، (17 فيفري 2020)، أهمية إسهام النخبة في إحياء مسار التكامل المغاربي، يوم برلماني حول "اتحاد المغرب العربي واقع وآفاق"، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، الجزائر.
- مالكي، محمد، (17-18 فيفري 2013)، الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، ندوة المغرب العربي والتحول الإقليمي الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

د- الأطروحات والمذكرات

- بلقاسمي، رقية، (2019)، أثر التحولات السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية على مسار التكامل المغاربي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- حواس، صباح، (2015)، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر -واقع وآفاق-، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون البيئة، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.
- سالمى، سلاف، (2010)، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية -الجزائر دراسة حالة-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

هـ- المعاجم والموسوعات:

- الكيالي، عبد الوهاب. (د. س.). موسوعة السياسة (المجلد 1)، بيروت، دار الهدى للنشر والتوزيع.

و- التقارير:

- مصباح، محمد. أزوار، رشيد، (2020)، تقرير الاندماج المغاربي 2020، الشراكات الاقتصادية بديلا عن الجمود السياسي، الرباط، المعهد المغربي لتحليل السياسات.

ز- المواقع الالكترونية:

- لدرم، أحمد، (د. س)، منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، موقع جامعة الشلف: <https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-9-N1.pdf> (consulté le 25/01/2023).